جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الاولى

المادة : حقوق الانسان والطفل والديمقراطية

عنوان المحاضرة: الديمقراطية

أسم التدريسي : م. م. فاطمه حمزة عباس

الايميل الجامعي للتدريسي : fatmhalmrswmy7@gmail.com

الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية لغة هي مفردة لغوية معربة عن الإنكليزية (democracy) المشتقة عن اصلها الاغريقي المتكون من كلمتي (demos) ومعناها الشعب و(kratos) ومعناها حكم ، أي حكم الشعب .

اما اصطلاحا فان الديمقراطية تعني قيام) الشعب باختيار حكومته التي تقر بسيادة الشعب وتكفل له الحرية والمساواة السياسية والقانونية بين الناس وتخضع فيها السلطات لرقابة رأي عام حر له من الاليات القانونية ما يكفل خضوعها له) وتعد الديمقراطية ثمرة انضجتها المحاولات الجادة والتراكمية للشعوب الأوروبية لمواجهة المشاكل التي افرزها النظام الرأسمالي – الصناعي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وللديمقراطية عدة مصطلحات منها:

١. الديمقراطية السياسية، وتقضي بحق المواطنين في تولي السلطة او تولية من يتولاها من خلال الاقتراع السري العام.
٢. الديمقراطية الاجتماعية، وتعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
٣. الديمقراطية الشعبية، وهو مصطلح أطلقته النظم الشيوعية لوصف طبيعة هذه النظم.
٤. الديمقراطية التوافقية ويراد بها توزيع المناصب والمكتسبات السياسية على حسب الأساس المكوناتي للمجتمع وليس على أساس القوة التصويتية بشكل عام وذلك بهدف إعطاء تمثيل سياسي (تشريعي وتنفيذي) لكل مكونات المجتمع.

وقد مرت الديمقراطية بعدة أدوار اختلف فيها المفهوم من دور لآخر كما تباين تطبيقها من بلد لآخر وتباينت تعاريفها حتى استقر الباحثين الى القول بأنها تعني (حكم الشعب بالشعب للشعب) الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق ابراهام لنكولن ومن ثم شاع هذا التعريف في العالم عامة. هنالك اختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة وأخرى بشان النظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون ان الديمقراطية الحقه تعني تامين الحرية الاجتماعية والإنسانية بعيدا عن التسلط الطبقي والتمايز الاجتماعي الناجم عن الثروة ، بينما يرى الرأسماليون أنها مطلقة وتعني حكم الشعب بنفسه ولمصلحته، ومع ذلك فان هنالك معيارا أساسيا للنظم الديمقراطية وهو حق الأغلبية بالحكم وكذا الأقلية

بالمعارضة، وقد اضحى اعتماد الديمقراطية نهجا في الحكم معيارا لمشروعية النظام السياسي لدولة ما، اذ يتجه عالم اليوم على اختلاف دوله الى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية أو وضع الأسس اللازمة نحو الانتقال التدريجي اليها، وقد اكد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ على أن لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلادة اما مباشرة او بوساطة نواب يختارون اختيارا (حرا). اما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ فقد أشار الى حق الانسان في المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة، والحق في التصويت بانتخابات دورية باقتراع عام ومتساوي وسري والحق في استخدام المرافق العامة).

ومما تقدم فان مفهوم الديمقراطية يرتكز على الأسس التالية:

١. حق الشعب في اختيار حكومة تمثله.
٢. يتم اختيار الشعب لحكومته من خلال الاقتراع السري العام الحر.
٣. قدرة الشعب على مراقبة الحكومة من خلال آليات قانونية تكفل له ذلك.
٤. حق الشعب في اقالة الحكومة اذا ما وجد انها لا تمثل مصالحه.

الجذور التاريخية للديمقراطية

في الشرق القديم كان للديمقراطية مكانة كبيرة لدى فئتين من الناس، أصحاب الفكر من فلاسفة وغيرهم وكذلك أبناء الطبقة البرجوازية الذين حملوا لواءها وطالبوا بتطبيقها .. ففي الصين نادى (كونفوشيوس) بسيادة الامة واعتبارها السلطة، مصدر ومع اعترافه بمبدأ الحق الإلهي للأباطرة فقد قرن استمرارهم في السلطة برضا الشعب وحرم عليهم الاستبداد والتعسف في استعمالها وجوز للشعب ان يشهر السلاح بوجوههم ويثور عليهم. كما رأى تلميذه (مانشيوس) ان سلطة الامبراطور تمارس بموجب تفويض من الشعب، وللشعب حق عزله واختيار خلفا له واباح قتله إذا اقتضى الامر. أما في اليونان فان تفكيرهم كان منصبا على افضل السبل لممارسة السلطة وتحديد بين الحكام والمحكومين، وهو ما يستلزم صياغة أفضل الدساتير لـ(دولة - المدينة) الاغريقية فقد كان ديدن الاغريق ما ان يعجبوا بموقع لبناء مدينتهم حتى يبادروا الى صياغة دستور لها قبل المباشرة بإنشائها ، وكان تصورهم لاستقلال (دولة - المدينة من جميع جوانب حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يصل حد التعصب . أما نظرتهم الى حدود المشاركة في الحياة العامة فيها فقد كانت ضيقة جدا، اذ بقيت حكرا على طبقة الاحرار فقط والذين كان معدل تعدادهم نحو (٤٠) ألفا من مجموع السكان البالغ (٤٠٠) ألف نسمة. كما ان هذه الديمقراطية، رغم انها جعلت السلطة بيد مجموعة من الناس واعترفت لهم بحرية الرأي والمساواة ويحكمون بموجب بمبدأ الأغلبية، الا انها كانت أقرب الى الديمقراطية التسلطية أذ ليس للفرد أية حقوق قبل الجماعة.

وتتجلى أهمية علاقة المواطن بمدينته ودوره في إدارة شؤونها في خطاب المفكر اليوناني بركليس اذ يقول ان المواطن الاثيني لا يهمل شؤون الدولة بحجة انشغاله بشؤون اسرته ... وان المواطن الذي لا يعنى بالمسائل العامة لا تجد فيه رجلا منعدم الضرر بل رجل منعدم الفائدة).

من جانب اخر عارض كثير من فلاسفة اليونان المبدأ الديمقراطي في الحكم فقد انتقد سقراط ديمقراطية أثينا فهو القائل ان الحكم الحقيقي مصدره العلم الصحيح لا التصويت وان ذلك لا يتأتى الا للعلماء والحكماء) وكذا الحال مع افلاطون الذي تصور في كتابه (الجمهورية) (المثالية المجتمع وقد تكون من طبقات وعلى رأسه

الحاكم الفيلسوف الذي هو رأس الطبقة الممتازة بالعقل، فهدفه ليس إقامة النظام الذي يرضى عنه الشعب بل إيجاد نظام يضمن العدالة ويكون كاملا من الجوانب العلمية والعقلية كافة. أما ارسطو فقد رفض كلا النظامين الأوليغارشي (حكم الأقلية الأغنياء) والديمقراطي (حكم الأكثرية الفقراء وان الاصلح عنده هم افراد الطبقة المتوسطة الذين لم يفسدهم الغنى ولم يحطم نفوسهم الفقر بل يعيشون في سعة من العيش كافية لان تدفع عنهم مذلة الفقر دون ان تبلغ بهم الى درجة تحولهم عن طريق الفضيلة والمعرفة. وبعد ان درس ارسطو نحو (١٥٩) دستورا للمدن الاغريقية قسم الحكومات الى ثلاث أنواع هي :

١. الحكومة الملكية، وهي حكومة الفرد الواحد.
٢. الحكومة الارستقراطية، وهي حكومة القلة الغنية او الاولغارشية.
٣. الحكومة الجمهورية أو الديمقراطية وهي لمصلحة الغالبية.

اما في روما فقد ظهر الفكر الديمقراطي متأثرا بالفكر الاغريقي لذا ظهرت الدعوة الى اشراك الشعب الروماني في السلطة مما أدى الى ان تكون اغلبية مجلس الشيوخ من عامة الشعب، وفي عام ١٩٧٢ ق.م تم انتخاب القناصل من الطبقة الشعبية وقد أكد الفيلسوف الروماني (سيناك) بان الدولة ملكا للشعب وان واجب الحكام خدمته، أما القديس (اوغسطينوس) فقد رأى بان الله هو مصدر السلطة وان مستلزمات الحياة تحمل الافراد على انتخاب رؤساء لهم ليحكموا كما أرادها الله لا كما يريدونها هم. لكن مع اتساع رقعة الدولة واستئثار الاوليغارشية بالسلطة وتنازعها مع الكهنة أدى الى انهيار الإمبراطورية.

ولغاية العصر الوسيط سادة المجتمعات الأوروبية والشرقية أنماط الحكم المطلق بتحالف السلطتين الدينية والزمنية، ورغم ظهور دعوات الى ان يستمد الحكام شرعيتهم من مفهوم السيادة اذ ظهرت المبادئ الديمقراطية الداعية الى الحد من السلطة الفردية المطلقة للملوك وضمان حقوق وحريات الافراد حتى تكرس ذلك كله بما جاءت به الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي كانت تتويجا لأفكار من المفكرين منهم لوك، روسو ومونتسكيو .. التي أكدت على ان الشعب هو المصدر الأصلي للسلطة وانه قد تنازل عنها وفوض امره للملك وان من حق الشعب أن يسترد السلطة اذ ما أخل بشروط العقد وفعل ما يخالف طبيعة التوكيل.